بسم الله الرحمن الرحيم

MONA MAGHRABY

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

MONA MAGHRABY

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار

MONA MAGHRABY

كلية التجارة
الدراسات العليا
قسم الإقتصاد

دور التنسيق بين السياسة المالية والنقدية
فى مواجهة الدين العام
(دراسة مقارنة بين مصر وكوريا الجنوبية)

The Role of Coordination between Fiscal and Monetary Policy
In Confronting Public Debt
(Comparative Study of Egypt and South Korea)

دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير فى الإقتصاد

إعداد الباحث:

عطا مصطفي عطا المغاوري

تحت إشراف

أ.د / يمن محمد حافظ الحماقي
أستاذ الإقتصاد
كلية التجارة
جامعة عين شمس

د/ وائل فوزي عبد الباسط محمد
أستاذ الإقتصاد المساعد
كلية التجارة
جامعة عين شمس

2021

" يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلا سَدِيدًا (70) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا (71) إِنَّا عَرَضْنَا الأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الإِنسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولا (72) "

صدق الله العظيم

سورة الأحزاب

الدراسات العليا
قسم الإقتصاد

إسم الباحث : عطا مصطفي عطا المغاوري

عنوان الرسالة : دور التنسيق بين السياسة المالية والنقدية فى مواجهة الدين العام (دراسة مقارنة بين مصر وكوريا الجنوبية)

الدرجة العلمية :ماجستير الإقتصاد – سياسات إقتصادية كليه

لجنة المناقشة والحكم علي الرسالة

1- الأستاذ الدكتور / يمن محمد حافظ الحماقي (مشرفاً ورئيسا)
أستاذ الإقتصاد بكلية التجارة جامعة عين شمس

2- الأستاذ الدكتور / محمد محمود عطوه يوسف (عضوا)
أستاذ الإقتصاد، عميد كلية التجارة جامعة المنصورة

3- الأستاذ الدكتور /تامر عبد المنعم راضي (عضوا)
أستاذ الإقتصاد، رئيس قسم الإقتصاد بكلية التجارة جامعة عين شمس

4- الدكتور /وائل فوزي (مشرفاً بالإشتراك)
أستاذ الإقتصاد المساعد بكلية التجارة جامعة عين شمس

الدراسات العليا

تاريخ المناقشة: 5/ 1 /2021م

ختم الإجازة

/ /2021م

موافقة مجلس الكلية
/ /2021م

أجيزت الرساله بتاريخ

/ /2021م

موافقة مجلس الجامعة
/ /2021م

"إهداء"

إلي أبي رحمه الله وأمي شفاها الله ورزقها الصحة والعافية

حباً ..وإحتراماً.. وتقديراً.. وشكراً..وإعتزازاً..

لوطني الحبيب مصر

متمنياً علي الله رفع رايتها ؛وتمام ريادتها.

"شكر وتقدير"

الحمد لله الذي أذهب عني الحزن وأزال ما أضعف ووهن الذي جعل المبتدأ في الإنتهاء والمنتهي في الإبتداء، أحمده حمداً يدفع شدائد المحن وأشكره شكراً يمنح فوائد المحن،و بعد ،،

من بحر التقدير و الشكر أغترف حلية لجُية شكراً وتقديراً وإعترافاً بالفضل للعالمة الجليلة والأستاذة الفاضلة **الأستاذة الدكتورة/ يمن مُحَمَّد حافظ الحماقي** أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة جامعة عين شمس، عما أولته من حسن العناية وجميل الرعاية وما أغدقته علي رحلتي البحثية من نصحٍ وإرشاد وتوجيه وشحذ للهمم، فكانت في صحبتها البحثية تكرمني بجميل خلقها وعلو أدبها، تمتع الجليس بفيض علمها وعظيم فهمها ، فهي من الذين قطعوا عين العلم بلام العمل وقلعوا عين العمل بميم العلم وضربوا لأنفسهم في أنفسهم خير المثل.

و أجزل شكراً وتقديراً **لأستاذي الدكتور/ وائل فوزي عبد الباسط** أستاذ الاقتصاد المساعد بكلية التجارة جامعة عين شمس لمساهمته في الإشراف فزادها تشريفاً، ولقد لمست عطائه في مراحل دراساتي بالكلية فقاعة المحاضرات تصدح به شارحاً ومحاضراً ، وتخشع له أستاذاً جليلاً في سمو خلقة قبل عظم علمه فكان خير المرشد والناصح قبل المعلم فجزيل الشكر له ،لما أبداه علي الدراسة من مسحة الأدباء وجلال الحكماء .

وأتقدم بأسمي معاني الشكر والتقدير **للأستاذ الدكتور/مُحَمَّد محمود عطوه يوسف** أستاذ الاقتصاد ،وعميد كليه التجارة جامعة المنصوره عن ما لمسته من عطاء في مراحل دراساتي المختلفه بجانب تفضله بقبول مناقشة دراستى وبما يثريه من نقد وما يسدله عليها من التقييم العلمي.

كما أجزل شكراً وتقديراً **للأستاذ الدكتور/ تامر عبد المنعم راضي** أستاذ ورئيس الاقتصاد بكلية التجارة جامعة عين شمس عن تفضله بقبول مناقشة رسالتي ، وعن ما لمسته من عطاء غير منون خلال مراحل دراستي بالكليه .

وأتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير والإعتزاز إلى كل أعضاء هيئة التدريس بقسم الإقتصاد بكلية التجارة جامعة عين شمس بصفه عامة على كل ما بذلوه من جهد خلال دراستي المختلفه وما قدموه من نصح وإرشاد وتوجيه و تيسير حتى تسنى لي اتمام هذه الدراسة وبصفه خاصه **د / أميرة صالح سلطان ، د/ حسام الدين عبد القادر**.

كما أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير والاعتزاز إلى كل أعضاء هيئة التدريس بقسم الإقتصاد بكلية التجارة جامعة المنصورة بصفه عامة على كل ما بذلوه من جهد وعطاء خلال مراحل دراستي المختلفه بالكلية وما قدموه من علم ونصح وإرشاد وبصفه خاصه أ.د / المعتز بالله جبر حسن ،و أ.د / سعيد المهيلمي رحمه الله ، أ.د/ طارق غلوش فجزاهم الله كل الخير .

وأختم شكراً لكل من أسدي إلي بنصيحة أو مشورة أو أوفي بحكمة أو بعلو همة أو مد بيد من محبة، بصفة عامة فجزاهم الله عني جميعاً خير الجزاء ،وبصفة خاصة أختي الكبري د/ إيمان مصطفي عطا ،وزوجة أخي الأكبر د/سحر عيسي أستاذ اللغه العربية بجامعة تبوك ،وصديقتهما العزيزة د / حنان محمود حسين مدرس الإدارة بالكلية.

والله الموفق ،،

"مستخلص"

عطا مصطفي عطا المغاورى، دور التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في مواجهة الدين العام : دراسة مقارنة بين مصر وكوريا الجنوبية ؛ رسالة ماجستير ، قسم الإقتصاد ، تخصص دقيق سياسات إقتصادية كلية ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس،2021م.

هدفت الدراسة،إلي تتبع تطور وتحليل السياستين المالية والنقدية ، وتطور وتحليل الدين العام بجمهورية مصر العربية وإبراز أثر عدم تناسق السياستين المالية والنقدية في رفع مستوي الدين العام المصري ؛ إلى جانب دراسة حالة كوريا الجنوبية كأحد النماذج الناجحة فى التنسيق بين السياستين المالية والنقدية وإبراز أثر ذلك علي تمتعها بمديونيه عامة منخفضة نسبيا من حيث المستوي وتكلفة الإصدار وكذلك الأعباء المترتبة على تلك المديونية ؛

وإعتمدت الدراسة على المنهج التحليلى ،وإستخدام الأسلوب الإستنباطي ،من خلال تجميع البيانات والمعلومات المتعلقه بالبحث وتحليلها ، وكذلك الإستنتاج المنطقى لتحليل مشكلة البحث؛

وتوصلت الدراسة إلي أن غياب التنسيق بين السياستين المالية والنقدية بالشكل الملائم بجمهورية مصر العربية أدي إلي تزايد مستوي الدين العام بشكل كبير وفق ما يراه البعض متخطياً الحدود الآمنه ، علي الجانب الآخر تمكنت جمهورية كوريا الجنوبية من تحقيق مستويات منخفضة نسبيا من الدين العام بسبب التناسق بين السياسات المالية والنقدية وإتباع إدارة رشيدة للدين العام في ظل توافر أطر مؤسسية وتنفيذية بالإضافة إلي إتباع مجموعة قواعد مالية ونقدية مكنتها من تحقيق السلامة المالية بشكل ملحوظ ، وساهم سوق المال الوطني بفاعلية في تدنية تكلفة إصدار وخدمة الدين العام بها لتمتعه بالتطور الملائم محلياً ودولياً؛

وتوصى الدراسة أنه يمكن الإستفادة من تجربة كوريا الجنوبية في تنمية الأسواق المالية وبخاصة سوق السندات الحكومية بجانب العمل على دعم إستقلالية البنك المركزي المصري ، والإستفادة بشكل فعال من وسائل الاتصال والتطبيقات الذكية في مجال البرمجه النقدية وتطوير نظم إدارة السياسة المالية بشكل يسهم بفاعلية في تقليص مستويات الدين العام وزيادة كفاءة وفاعلية كلا السياستين في تحقيق الأهداف الإقتصادية الكلية .

الكلمات المفتاحية **Key words**

السياسة المالية – السياسة النقدية - إدارة الدين العام – إستقلالية البنك المركزي- سوق الأوراق المالية – نظم سعر الصرف – الإستدامة المالية – إستهداف التضخم – السلامة المالية – الإستدامة الإقتصادية.

فهرس الدراسة

الموضـــــــــــــــــــــوع		رقم الصفحة
الإطار العام للدراسة		**أ:أ**
الباب الأول	**المفهوم والتطور الفكري للتنسيق بين السياسة المالية والنقدية وعلاقته بالدين العام**	**32:1**
الفصل الأول	المفهوم والتطور الفكري للتنسيق بين السياسة المالية والنقدية والدين العام	**1:9**
الفصل الثاني	العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية والدين العام	**19:10**
الفصل الثالث	محددات التنسيق بين السياسات المالية والنقدية،وإدارة الدين العام	**20:32**
الباب الثاني	**التنسيق بين السياسة المالية والنقدية وتطور الدين العام في جمهورية مصر العربية**	**115:33**
الفصل الأول	تطور وتحليل السياسة المالية والنقدية في جمهورية مصر العربية	**34:65**
الفصل الثاني	تطور وتحليل الدين العام في جمهورية مصر العربية	**66:90**
الفصل الثالث	تحليل مدي التنسيق بين السياسة المالية والنقدية وتحقيقهما للأهداف الاقتصادية الكلية في جمهورية مصر العربية	**115:91**
الباب الثالث	**التنسيق بين السياسة المالية والنقدية وتطور الدين العام في جمهورية كوريا الجنوبية**	**173:116**
الفصل الأول	تطور وتحليل السياسة المالية والنقدية في جمهورية كوريا الجنوبية	**131:116**
الفصل الثاني	تطور وتحليل الدين العام في جمهورية كوريا الجنوبية	**153:132**
الفصل الثالث	تحليل مدي التنسيق بين السياسة المالية والنقدية وتحقيقهما للأهداف الاقتصادية الكلية في جمهورية كوريا الجنوبية	**168:154**
الفصل الرابع	إمكانية استفادة الاقتصاد المصري من تجربة كوريا الجنوبية في التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في مواجهة الدين العام	**173:169**
النتائج والتوصيات		**177:174**
ملاحق الدراسة		**225:178**
الملحق الإحصائي لجمهورية مصر العربية		**200:178**
الملحق الإحصائي لجمهورية كوريا الجنوبية		**225:200**
مراجع الدراسة		**231:226**
قائمة المراجع العربية		**227**
قائمة المراجع الأجنبية		**231:228**
الملخص العربي للدراسة		
الملخص الإنجليزي للدراسة		

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1-1	مدي فاعلية السياستين المالية والنقدية في ظل نظامي سعر الصرف الثابت والمرن	16
1-2	تطور أهم مؤشرات الإيرادات العامة بجمهورية مصر العربية	43
2-2	تطور مؤشرات هيكل الإيرادات العامة بجمهورية مصر العربية	44
3-2	تطور متوسط نسب المساهمة هيكل الضرائب في جملة الإيرادات الضريبية	45
4-2	تطور نسبة عجز الموازنة العامة للناتج المحلي الإجمالي بمصر خلال مرحلة الإصلاح الاقتصادي الأول	47
5-2	تطور نسبة عجز الموازنة العامة للناتج المحلي الإجمالي بمصر خلال مرحلة الإصلاح الاقتصادي الثاني	48
6-2	تطور نسبة عجز الموازنة العامة للناتج المحلي بمصر خلال مرحلة 25يناير، وفي ظل رؤية (2030)	49
7-2	مصادر تمويل عجز الموازنة العامة في مصر خلال فترة الدراسة	52
8-2	مؤشرات مُزاحمة القطاع الحكومي للقطاع الخاص في مصر	54
9-2	حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر خلال فترة الدراسة	56
10-2	تطور معدلات الفائدة المختلفة ودرجة التركز بالقطاع المصرفي في مصر خلال فترة الدراسة	56
11-2	تطور الائتمان المحلى الممنوح للقطاعين الخاص والحكومي كنسبة من الحجم الكلي للائتمان بالعملة المحلية في مصر خلال الفترة (2004 – 2015)	57
12-2	تطور الدين العام الإجمالي بجمهورية مصر العربية خلال الفترة من 2015:1990	68
13-2	تطور هيكل الدين العام الداخلي لمصري خلال الفترة من 2015:1990	73
14-2	تطور مكونات الدين المحلي للحكومي بجمهورية مصر العربية خلال الفترة من 2018:1990م	75
15-2	هيكل الديون المسقطة والمجدولة وفق برنامج الإصلاح الاقتصادي الأول	80
16-2	مؤشرات الدين العام بجمهورية مصر العربية خلال الفترة من 2015:1990م	84
17-2	متوسط معدلات نمو الإيرادات العامة والنفقات العامة بجمهورية مصر العربية	86
18-2	مؤشرات أعباء خدمة الدين العام بجمهورية مصر العربية خلال الفترة من 2018:1990م	87
19-2	متوسط نصيب الفرد من الدين العام الداخلي والخارجي في مصر خلال الفترة من 2018:1990م	88
20-2	قياس تناسب سعر الفائدة على الدين العام مع معدل نمو الدين المحلي بمصر خلال الفترة 2015:1990م	89
21-2	التباين بين الوضع القانوني والفعلي لنظام سعر الصرف بجمهورية مصر العربية	92
22-2	تطور حجم سوق الأوراق المالية في مصر	103
23-2	تطور حجم السندات المتداولة بأنواعها المختلفة في سوق الأوراق المالية في مصر	104
24-2	تطور إقراض البنك المركزي المصري للحكومة	106
25-2	مقارنة بعض مؤشرات استقلالية البنك المركزي المصري والألماني والأمريكي	108

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1-3	مؤشرات تطور المالية العامة بجمهورية كوريا الجنوبية خلال الفترة من (1997:2007م)	121
2-3	مؤشرات تطور المالية العامة بجمهورية كوريا الجنوبية خلال الفترة من (2008:2017م)	122
3-3	تطور مساهمة الإيرادات الضريبية لجمله الإيرادات العامة بجمهورية كوريا الجنوبية خلال الفترة من (2008:2017م)	124
4-3	تطور وهيكل الدين الحكومي بجمهورية كوريا الجنوبية خلال الفترة من (1991:2017)م	135
5-3	تطور هيكل الدين العام بجمهورية كوريا الجنوبية وفق مستويات تصنيف(OECD) خلال الفترة من 2004:2017م	137
6-3	تطور الدين العام الخارجي ومساهمة أهم مكوناته بكوريا الجنوبية خلال الفترة من 1994:2017م	139
7-3	تطور مساهمة الأوراق المالية من الدين الخارجي لجمهورية كوريا الجنوبية خلال الفترة من 1994:2017م	140
8-3	تطور سوق السندات بجمهورية كوريا الجنوبية خلال الفترة من 2007:2017م	142
9-3	نسبة العرض إلى التغطية لسندات KTB خلال الفترة من 2009:2017م	143
10-3	جدول توضيحي لإصدارات الأوراق المالية الحكومية حسب أجل الاستحقاق	144
11-3	نسبة السندات المرتبطة بالتضخم لإجمالي السندات العامة بجمهورية كوريا الجنوبية	145
12-3	إصدارات سندات وأجال استحقاق سندات تسوية النقد الأجنبي (FEEBs)	145
13-3	Remaining maturity distribution of MSBs(End-2010)	147
14-3	انعكاس سعر الصرف الوون علي الاحتياطيات الدولية ورصيد الحساب الجاري والاستثمار الأجنبي	154
15-3	تطور سوق السندات بجمهورية كوريا الجنوبية	155
16-3	نسبة العرض إلى التغطية لأذون الخزانه بجمهوريه كوريا الجنوبيه	156
17-3	أهم مؤشرات الإقتصاد حتى الأزمة المالية العالمية خلال الفترة من (1997-2006)	163
18-3	أهم مؤشرات الإقتصاد الكوري في ظل الأزمة المالية العالمية (2007-2014)	163
19-3	الدروس المستفادة من تجربة كوريا الجنوبية	170:168

قائمة الأشكال البيانية والتوضيحية

الرقم	الرسم التوضيحى	رقم الصفحة
1-1	نموذج ستيكلبيرج في ظل الهيمنة المالية	12
2-1	نموذج ستكلبيرج في ظل الهيمنة النقدية	13
3-1	نموذج نوردهاوس في ظل استقلال كلاً من السلطة المالية والنقدية	13
1-2	تطور إجمالي الإنفاق العام في بمصر خلال مرحلة الإصلاح الاقتصادي الأول	37
2-2	تطور إجمالي الإنفاق العام في بمصر خلال مرحلة الإصلاح الاقتصادي الثاني	37
3-2	تطور إجمالي الإنفاق العام في مصر مرحلة ما بعد ثورة يناير(2011-2015م)	38
4-2	تطور إجمالي الإنفاق العام الجاري في بمصر خلال مرحلة الإصلاح الاقتصادي الثاني	39
5-2	تطور إجمالي الإيرادات العامة في بمصر خلال مرحلة الإصلاح الاقتصادي الأول	43
6-2	تطور قيم عجز الموازنة العامة بجمهورية مصر العربية بالمليون جنية بمرحلة الإصلاح الاقتصادي الأول	46
7-2	تطور قيم عجز الموازنة العامة بجمهورية مصر العربية بمرحلة الإصلاح الاقتصادي الثاني	47
8-2	تطور قيم عجز الموازنة العامة للناتج المحلي الإجمالي بمصر خلال مرحلة 25يناير؛ وفي ظل رؤية (2030)	48
9-2	شكل توضيحى لميكانيزم عمل قنوات السياسة النقدية	50
10-2	آلية عمل قناة سعر الفائدة عبر قطاع العقارات والسلع المعمرة	60
11-2	علاقة سعر الصرف بمعدل التضخم خلال الفترة من 2016:1990	64
12-2	هيكل الدين العام المصري وفق جهة الإصدار	72
13-2	هيكل الدين العام الخارجي بجمهورية مصر العربية وفق آجال الاستحقاق	80
14-2	تطور سعر الصرف الجنية المصري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة(1991 - 2004)	94
15-2	تطور الاحتياطيات الدولية بمصر خلال الفترة(1991 - 2004)	94
16-2	تطور سعر الصرف الجنية المصري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة(2005 - 2009)	97
17-2	تطور الاحتياطيات الدولية بمصر خلال الفترة(1998 - 2002)	98
18-2	تطور سعر الصرف الجنية المصري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة(2003 - 2010)	100
19-2	تطور الاحتياطيات الدولية بمصر خلال الفترة(2003 - 2010)	100
20-2	تطور سعر الصرف الجنية المصري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة(2011 - 2016)	102
21-2	تطور الاحتياطيات الدولية بمصر خلال الفترة(2011 - 2016)	102
22-2	حالة مصر في ظل غياب التنسيق بين السياسة المالية والنقدية في مواجهة الدين العام خلال فترة الدراسة	115

الرقم	الرسم التوضيحى	رقم الصفحة
1-3	هيكل نظام الإدارة المالية العامة بجمهورية كوريا الجنوبية	119
2-3	هيكل الضرائب العامة بجمهوريه كوريا الجنوبية	123
3-3	تطور نسب عجز الموازنة العامة بجمهورية كوريا الجنوبية للناتج المحلي الإجمالي	125
4-3	معدل التضخم المستهدف والفعلي بجمهورية كوريا الجنوبية	126
5-3	تطور أسعار الفائدة الأساسية بجمهورية كوريا الجنوبية	126
6-3	أثر سعر الفائده الأساسي علي سعر الفائدة قصير الأجل بجمهورية كوريا الجنوبيه	131
7-3	آليات نقل السياسة النقدية عبر القنوات المختلفة بجمهورية كوريا الجنوبية	131
8-3	مستويات قياس الدين العام وفق بيانات الأدوات المستخدمة في تمويله	134
9-3	نسبة الدين الحكومي للناتج المحلي الإجمالي بكوريا الجنوبية خلال الفترة من2015:1990	136
10-3	شكل توضيحي لهيكل الدين الخارجي بجمهورية كوريا الجنوبية	138
11-3	شكل توضيحي لهيكل الأسواق المالية بجمهورية كوريا الجنوبية	141
12-3	شكل توضيحي لآلية إصدار الأوراق المالية الحكومية بجمهورية كوريا الجنوبية	142
13-3	هيكل الأوراق المالية العامة لجمهورية كوريا الجنوبية	144
14-3	تطور إصدارات سندات الخزانة والرصيد القائم منها بكوريا الجنوبية خلال الفترة من 2000:2017	145
15-3	قيمة الديون الحكومه المستحقه وفق آجال الإستحقاق بجمهوريه كوريا الجنوبيه	145
16-3	تطور إصدارات ورصيد(MSBs) بجمهوريه كوريا الجنوبيه	147
17-3	علاقة إصدارات (MSBs) بالإحتياطيات الدوليه بجمهورية كوريا الجنوبيه	147
18-3	تطور إصدارات ورصيد الأوراق المالية الصادرة عن المؤسسات العامة بجمهورية كوريا الجنوبية	148
19-3	شكل توضيحي لهيكل الأسواق المالية في كوريا	156
20-3	شكل توضيحي لآلية إصدار الأوراق المالية الحكومية	157
21-3	ميكانيزم عملية التنسيق بين السياسة المالية ،السياسة النقدية، وإدارة الدين العام بكوريا الجنوبية	166
22-3	توضيح لأهم نتائج دراسة حالة كوريا في دور التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في مواجهة الدين العام	168

أولاً: مقدمة الدراسة

تحتل قضية عجز الموازنة العامة وسياسات تمويل ذلك العجز مكاناً بارزاً فى أدبيات الفكر الإقتصادي، ويرجع السبب الجوهري لتلك المكانة لآثار الدين العام بمختلف أنواعه وآجاله من آثار إقتصادية،وإجتماعية،وسياسية ،سواء كانت تلك الآثار مباشرة أو غير مباشرة والتى تختلف بالضرورة من مرحلة الإصدار عنها فى مرحلة خدمة ذلك الدين ،أما التمويل التضخمي عن طريق الإصدار النقدى الجديد فيمارس آثاراً مباشرة على التوازن الداخلي والخارجي إلى جانب آثاره الإجتماعية.

فالمتتبع لتطور الفكر الإقتصادي يلحظ أن رواد المدرسة التقليدية إتفقوا على معارضتهم لإستخدام الدين العام ،لما يرتبه من تدهور فى قيمة العملة ،وتقليل كفاءة إستغلال الموارد ،وتكلفته العالية بسبب تحمل أعباء الفائدة ،إلى جانب أنه يوجه المدخرات التى يمكن تخصيصها للإستثمار الخاص بإتجاه الإستهلاك العام،بالإضافة للتصرفات غير الرشيدة للسلطة العامة، أما المدرسة الكنزية التى إرتفعت رايتها عقب الكساد العالمي الرأسمالي الكبير إرتأت ضرورة تدخل الدولة لتحقيق التوازن الإقتصادي والإجتماعي من خلال السياسة المالية وإمكانية اللجوء إلى الإستدانة فى فترات الكساد وسداد إستحقاقات الدين فى فترات الرواج،

إلا أن مدرسة شيكاغو بزعامة فيردمان رأت ضرورة القضاء على عجز الموازنة العامة وعدم اللجوء إلي التمويل التضخمي وإن كان لا محالة من عجزالموازنة فإنهم يفضلوا الإلتجاء إلى الدين الداخلي حيث يرون أن إرتفاع معدلات الفائدة بسبب الدين الداخلي أقل وطأة من التمويل التضخمي،

وعلى الجانب الآخر رأت مدرسة جانب العرض أن تدخل الدولة فى النشاط الإقتصادي هو المولد للأزمات الإقتصادية الأمر الذى دعاهم إلى المناداة بتقييد الإنفاق العام وتقديم الحوافز للقطاع الخاص وعلى رأسها خفض معدلات الضرائب تشجيعاً للإدخار ومن ثم الإستثمار والإنتاج ،إلى جانب أن ذلك سوف يعمل على زيادة حصيلة الضرائب العامة كما أثبت آرثر لافر.

ويرى الإقتصاديون النقديون أن علاج عجز الموازنة بالدول النامية يرتكن بالأساس لفائض الطلب فى إقتصاديات تلك الدول الأمر الذى يدعوا إلي خفض النفقات العامة وخاصة الإجتماعية منها،والعمل على تنمية الإيرادات العامة وخاصة الجارية ،وإن كانوا لا يمانعوا من وجودها حسب الظروف الإقتصادية السائدة على ألا يتجاوز الحدود الآمنة له ويمول من الإقتراض الداخلي والخارجي بعيداً عن الإصدار النقدي الجديد.

بينما يري الفكر النيو كينزي ضرورة إستخدام أدوات السياسة المالية إلي جانب النقدية بمرونة كبيرة نتيجة إعتقادهم في قدرة إقتصاد السوق على التوازن تلقائياً ومن هذا المنطلق فقد إفتقد توازن الموازنة العامة السنوي معناه لقيام، المالية العامة بدور وظيفي فى الإقتصاد القومي .

ولا يخفى عن ذهن أحد أن الرؤية الفكرية لصندوق النقد الدولي ترتكز بالأساس على فكر المدرسة النقودية التى تنادى بتحجيم دور الدولة فى النشاط الإقتصادي تحت إدعاء أن تنامي ذلك الدور أدي إلى زيادة العجز فى الموازنة العامة للدولة بسبب نمو الإنفاق العام الجاري والإستثماري[1].

ولكن مع بدايات التسعينيات من القرن الماضي، وتزايد الإتجاه نحو إستقلالية البنوك المركزية،إلي جانب ظهور أزمات تمتزج فيها التأثيرات المالية والنقدية معاً ، برزت قضية التنسيق بين السياستين ، مما دفع إلي بروز فكر ينادي بدور السياسة المالية إلي جانب السياسة النقدية مع ضمان إستقلالية البنك المركزي فى ضوء إستهدافه للتضخم في الأجل القصير، ولعل من أبرز تلك الإسهامات الفكرية ما بينه (Michael Woodford) عام 1995 حيث يري أن أسلوب تمويل العجز الحكومي ، يلعب دورًا محوريًا في التأثير المستقبلي علي الأسعار ، وإنتشرت فيما بعد الدراسات المنادية بضروريات التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ، وتتطلب الإدارة الرشيدة للدين العام ضرورة التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ،بسبب الأثار المتبادلة والمترتبة بالإدارة الدين العام علي التوجهات الإقتصادية المالية والنقدية[2].

وبنهاية الربع الأول من عام 2018 م بلغ إجمالي ديون العالم 244 ترليون دولار لتمثل أكثر من ثلاثة أمثال إجمالي الناتج المحلي للاقتصاد العالمي وبمعدل نمو 12% عن المسجل فى نهاية عام 2016م ، التى سجلت مستوي قياسى لنسبة إجمالي ديون العالم للناتج المحلي بلغت 320% منه ،ومن ذلك الحين وأصبح التساؤل

1- سيد البواب ، *عجز الموازنة العامة للدولة: النظرية والصراع الفكري للمذاهب ومناهج العلاج* ، الطبعة الأولي (القاهرة ،دار البيان ،2000) ص ص 70-140.

2- Michael Woodford , *Price Level Determinacy without Control of a Monetary Aggregate* , (NPER, Working peper,1995, No5204), pp2:21.